

الدعم المُقَدَّم من منظمة الصحة العالمية وسائر الشركاء في مجال التنمية

إجراءات تقوم بها البلدان

المكون الاستراتيجي

- تيسير عقد اجتماعات بين الجهات صاحبة المصلحة لتبادل الحوار حول رؤية التغطية الصحية الشاملة واستراتيجياتها
- تبادل الخبرات والبيّنات والممارسات الجيدة المتاحة عالمياً في مجال تعزيز النُظُم الصحية لبلوغ التغطية الصحية الشاملة
- تنمية القدرات الوطنية في مجالي تعزيز النظم الصحية والقيادة من أجل بلوغ التغطية الصحية الشاملة
- تقديم الدعم التقني من أجل تقوية نُظُم المعلومات الصحية الوطنية لرصد التقدم المُحصَّف المُحرَز صُوب التغطية الصحية الشاملة وتقييمه على نحو يتسم بالفعالية
- تقديم الدعم من أجل تحسين الاستثمار العام، والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وحشد الموارد، وتعزيز فعالية المعونات

- صياغة رؤية لإحداث تحوّل في النُظُم الصحية الوطنية من أجل بلوغ التغطية الصحية الشاملة
- إرساء آلية متعددة القطاعات على أعلى مستوى معنية بالتغطية الصحية الشاملة
- وضع آلية ذات صبغة مؤسسية لضمان مشاركة الجمهور في إعداد رؤية واستراتيجية للتغطية الصحية الشاملة، والترويج لهما، عبْر المجالس النيابية والمجتمع المدني، على سبيل المثال
- إجراء مراجعة مستنيرة بالبيّنات للنظام الصحي بالنسبة للتغطية الصحية الشاملة من أجل تقييم وضع الحماية من المخاطر المالية والتغطية بالخدمات الصحية والتغطية السكانية، وتحديد الفجوات في هذه الأبعاد الثلاث للتغطية الصحية الشاملة
- وضع خارطة طريق لتعزيز النظم الصحية من أجل بلوغ التغطية الصحية الشاملة، تنص على أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل
- تقوية نظام موثوق للرصد والتقييم من أجل تتبّع التقدّم المُحرَز صُوب بلوغ التغطية الصحية الشاملة، وتقييمه، والإبلاغ به.
- تعزيز الاستثمار العام والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لبلوغ التغطية الصحية الشاملة.
- تعزيز البحوث التطبيقية حول التغطية الصحية الشاملة

وضع رؤية واستراتيجية للتغطية الصحية الشاملة

- تقديم المساعدة في إعداد خيارات إصلاح التمويل الصحي من أجل النهوض بالتغطية الصحية الشاملة
- المعاونة في إعداد استراتيجيات وطنية معنية بتمويل الرعاية الصحية لبلوغ التغطية الصحية الشاملة
- تقديم الدعم لإجراء حوار حول ميزانية الصحة اللازمة لبلوغ التغطية الصحية الشاملة، بحيث يغطي هذا الحوار القضايا المتعلقة بالاستدامة المالية وإدارة المالية العامة
- بناء القدرات في ما يتعلق بإجراء الاستقصاءات الخاصة بالنفقات الصحية، والحسابات الصحية، والتقييم الاقتصادي، وسائر أدوات تشخيص نظام التمويل الصحي
- إعداد التوجيهات بشأن ترتيبات السداد المسبق، بما في ذلك التأمين الصحي الاجتماعي
- تيسير تبادل المعارف والخبرات بين واضعي السياسات والمديرين الماليين في ما يتعلق بإصلاح نظام التمويل الصحي
- تحقيق توافق في الآراء على المستويين الإقليمي والوطني في ما يتعلق بإصلاحات نظام التمويل الصحي من أجل بلوغ التغطية الصحية الشاملة

- وضع وتنفيذ استراتيجية مُسَدَّدة بالبيّنات للتمويل الصحي من أجل بلوغ التغطية الصحية الشاملة
- تحليل أهمّات النفقات الصحية وترتيبات التمويل الصحي عبر الاستعانة باستقصاءات الأسر المعيشية، والحسابات الصحية، وسائر أدوات التشخيص، من أجل تحديد الثغرات وأسبابها الأساسية
- تتبّع معدل حدوث الإنفاق الباهظ على الصحة الذي يؤدي إلى كارثة مالية والوقوع في براثن الفقر، مع مراعاة التمييز بينهما حسب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية
- العمل مع سلطات التمويل الوطنية لتعزيز التمويل العام الذي يمكن التنبؤ به والمخصص للصحة، وضمان مواءمة ذلك مع متطلبات القطاع الصحي الهادفة إلى بلوغ التغطية الصحية الشاملة

النهوض بأداء نظام التمويل الصحي وتعزيز الحماية من المخاطر المالية

- استكشاف آليات مبتكرة لزيادة الإيرادات من أجل الصحة
- وضع/توسيع نطاق ترتيبات السداد المسبق مثل التأمين الصحي الاجتماعي والترتيبات الخاصة بالإيرادات الحكومية العامة من أجل الحدّ من المدفوعات التي يتكبدها الأفراد من جيوبهم الخاصة
- الحد من تشتت ترتيبات التجميع في مختلف الأنظمة لتفادي العواقب السلبية المؤثرة على الإنصاف والكفاءة
- التحول من الشراء السلبي إلى ترتيبات الشراء الاستراتيجي (عبر ربط القرارات الخاصة بتخصيص الموارد بالمعلومات المتوفرة حول أداء مقدمي الخدمات الصحية والاحتياجات الصحية)

- توحيد نُظُم المعلومات الوطنية الخاصة بمدفوعات مقدمي الخدمات الصحية
- تحديد أوجه القصور في القطاع الصحي وضمان تحقيق القيمة مقابل التكلفة

- تيسير التخطيط الوطني لتسريع وتيرة تنفيذ الخدمات الصحية المتكاملة ذات الجودة، بما في ذلك الاعتماد التدريجي لنموذج طب الأسرة
- إعداد التوجيهات بشأن تصميم حزمة خدمات من التدخلات ذات الأولوية القصوى، وتقدير تكلفتها وتنفيذها
- تقديم الدعم من أجل إعداد وتنفيذ الخطط الاستراتيجية الوطنية في سياق الإطار الاستراتيجي الإقليمي لتنمية القوى العاملة الصحية
- المعاونة في إعداد سياسات واستراتيجيات وطنية تتعلق بجودة الرعاية وسلامة المرضى
- دعم الجهود الوطنية المبذولة لتحسين إتاحة الأدوية والتكنولوجيات الصحية الأساسية، بما في ذلك توسيع نطاق استخدام تقييم التكنولوجيات الصحية وإضفاء الصبغة المؤسسية عليه
- بناء القُدّرات من أجل تقييم القطاع الخاص، وتنظيمه، وإقامة شراكات معه

- تحسين جودة الرعاية ومأمونيّتها واستمراريتها عن طريق التوسُّع في تقديم الخدمات الصحية المتكاملة التي تُركِّز على الفرد
- تصميم وتنفيذ حزمة خدمات من التدخلات ذات الأولوية القصوى المستندة إلى البيّنات والتي تركز على الفرد وتركز على السكان
- زيادة توافر القوى العاملة الصحية، وتحسين فرص الوصول إليها، والارتقاء بجودتها، وأدائها، من أجل تلبية متطلبات الخدمات الصحية الحالية والمتوقعة مستقبلاً
- ضمان الإتاحة الموثوقة للأدوية والتكنولوجيات الصحية الأساسية، وتنظيمها، وضمان جودتها، ومأمونيّتها، ويُسرّ تكلفتها، في إطار حزمة الخدمات، مع الاستفادة الملائمة من تقييم التكنولوجيات الصحية
- دمج الرعاية الصحية الطارئة في تقديم الخدمات لتقوية مرونة النظام الصحي
- تعزيز المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص الهادفة منها وغير الهادفة للربح في مجال تقديم الخدمات بما يدعم التغطية الصحية الشاملة

توسيع نطاق التغطية بالخدمات الصحية اللازمة

- إعداد البيّنات حول المرتسمات الخاصة بقابلية التأثر وأوجه الإجحاف على المستويين الإقليمي والقطري
- تبادل الخبرات حول النُهج الخاصة بتغطية الفئات المستضعفة والمجموعات غير الرسمية.

- إعطاء الأولوية للتوسع في التغطية بالخدمات والحماية المالية للفئات المستضعفة والمجموعات غير الرسمية في إطار بلوغ أهداف التنمية المستدامة
- جمع بيانات مُصنّفة حسب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية من أجل رصد الإنصاف في التقدّم المُحرَز صُوب التغطية الصحية الشاملة

ضمان توسيع نطاق التغطية السكانية ورصدها